مجلة فصل الخطاب Journal of Faslo el-khitab
ISSN:1071-2335/ E-ISSN:2602-5922/ Legal Deposit N°: 2012-1759
مجلد 10، عدد رقم: 02، جوان 2021، صص: 47 - 78

تاريخ الاستلام(2021/04/25)تاريخ القبول (2021/05/23)تاريخ النشر (2021/06/30)

التعريض بالملازمة في تفسير الزمخشري (الكشاف)

The Exposure by Concomitance in Zamakhshari's Interpretation (El Kechaf)

سبع بلمرسلي

جامعة ابن خلدون ـ تيارت(الجزائر)،belmorsli.sebaa@univ-tiaret.dz

ملخص:

لئن كان التصريح بالمعاني يفهَمه كلُّ من كان له دراية باللسان، فإن التضمين في الكلام لا يدركه إلا من كانت له فطنة ودربة بفنون التعبيروالبيان، بل وإن منه ما لا يقدر على بلوغه وتوصيفه إلا الأفذاذ وأهل الحذق في صنعة الكلام.. والتعريض من ألطف أساليب التضمين، و أقواها في المحاججة والإفحام، تأتي هذه الدراسة للوقوف على أحد نوعيه في الخطاب القرآني، هو التعريض بطريق لملازمة، وقراءة ما أثبته بخصوصه أحد أمهر فرسان البلاغة والبيان في القرآن، أبو القاسم الزمخشري (-538هـ)، في تفسيره (الكشاف)، ومقابلة قراءته بقراءات غيره من المفسرين، ومن ثم الخلوص إلى أهم النتائج المتعلقة بهذا النوع من التعريض بعد الوصف والمقارنة والنقد..

كلمات مفتاحية: التعريض؛ الملازمة؛ المماثلة؛ القراءة؛ الحجاج؛ الخطاب القرآني.

Abstract:

If the statement of meanings is understood by everyone who has knowledge of the language, then implication in speech can only be

المؤلف المرسل: سبع بلمرسلي، الإيميل: belmorsli.sebaa@univ-tiaret.dz

grasped by those who have acumen and knowledge in the arts of expression and elucidation/eloquence. In fact, there is some of it that only the most talented/endowed and skilled in the craft/workmanship of speech are able to reach and describe, and exposure is one of the gentlest/cutest styles/methods of implication, and the most powerful in argumentation and eloquence. This study comes to identify one of its types in the Qur'anic discourse. It is exposure by a concomitance way, and reading what was proven about it by one of the most skilled knights of rhetoric and eloquence in the Qur'an, Abu al-Qasim al-Zamakhshari (-538 AH) in his interpretation/exegesis of 'El Kechaf', and contrasting his reading with other interpreters' readings, and to conclude the most important results related to this type of exposure after description, comparison and criticism..

Keywords: Exposure; concomitance; analogy; perusal; argumentation; Qur'anic discourse

1. مقدمة:

التعريض أسلوب معهود في التعبير القرآني، وهو من سنن العرب في كلامها، تتحقق به البلاغة في أسمى معانيها، فلا يلوّحُ به إلا مُبينٌ ولا يتفطن إليه إلا بليغٌ.. وهو آلية مجازية كنائية يتحقق بها الحجاج تأثيرا وإقناعا بطريق ضمني، تفرض حجاجيتُه نفسَها على المتلقي، فتلفت النظر وتهز النفس وتوقظ الحس، خاصة إذا كان الكلام من الطبقة العليا في البيان، فكيف إذا كان الكلام كلام الله المعجز، والمتكشف لمعانيه عالم نحرير برع في البيان القرآني، وأسس لعلم البلاغة العربية انطلاقا من الدرس القرآني مثلُ العلامة الزمخشري، والذي أصبحت مدونته في التفسير (الكشاف) قبلة الدارسين للبلاغة القرآنية، ومصدرا لكل من أراد بحث الإعجاز اللغوي في القرآن.. ولا غرو فهو من قال عن القرآن: " ولله در أمر التنزيل وإحاطته بفنون البلاغة وشعبها، لا تكاد تستغرب منها فناً إلا عثرتَ عليه فيه على أقومِ مناهجه وأسدِّ مدارجه"[1]، وعن لطف أسراره: "وأسرارُ التنزيلِ ورموزُه في كل بابٍ بالغةٌ من اللطفِ والخفاءِ حدّا يدقُّ عن تفطُّنِ العالمِ ويزلُّ عن تبصُّرِه"[2]..

وهذه الدراسة تأتي تكملة لدراسة سابقة أودعت لدى إحدى المجلات ولم تنشر بعد، تعرَّضَتْ لبحث أسلوب التعريض، فأسست لمفهومه من حيث اللغة والاصطلاح، وتتبعت تدرَّجَه عند علماء المعاني والبيان إلى مرحلة النضج والاستقرار، وتوقفت عند إسهام الزمخشري (-538هـ) في إرساء قواعد هذا المصطلح والتفريق بينه وبين الكناية، وأثر هذه الإضافة في دراسة هذا الأسلوب بعده، كما بينت الأبعاد التداولية والحجاجية له عنده من خلال نصوص له مثبتة في (الكشاف)، لتختتم الشق النظري ببيان قسمي التعريض

عند الزمخشري، أفاضت الدراسة الإجرائية في معالجة القسم الأول منهما، وهو التعريض بطريق المماثلة، من خلال جملة منتقاة من النماذج القرآنية، نَظرَ البحثُ فيما أثبته الزمخشري بخصوصها في باب التعريض، وقارنه بما كتب أهل التفسير اللغوي للقرآن مِمَّن سبقه أو عاصره أو جاء بعده، ليخلص في الأخير إلى أهم النتائج المتوصل إليها..

أما هذه الدراسة فهي بخصوص القسم الثاني من قسمي التعريض عند الزمخشري، وهو التعريض بطريق الملازمة أو الاقتضاء، وهي دراسة إجرائية صرفة، بعيدا عن التنظير للأسلوب وما كتب فيه الزمخشري أو غيره، إلا ما كان من إشارات لا بد منها في هذه المقدمة الموجزة، اكتفاء بما كُتِب في المقال المشار إليه سابقا بخصوص القسم الأول، ومسلكُ البحث انتقاءُ نماذجَ قرآنية في الموضوع، تُحَلَّلُ فيها قراءة الزمخشري للأسلوب في الموضع استنادا إلى ملفوظه في (الكشاف)، واستصحابا لقراءة هذا الملفوظ من قِبَل شراحه (أي: شراح الكشاف)، ومَن اعتمده بعده من المفسرين اللغويين للقرآن، في دراسة نقدية مقارنة، يثبت فيها الباحث القراءات الموافقة أو المخالفة لقراءة الزمخشري، ويتناولها بالتحليل والمقابلة،ليخلص في النهاية إلى أهم النتائج الموضعية أولا،ثم الموضوعية بعد ذلك.

2. مفهوم التعريض:

يُقرِّبُ الطيبي شرف الدين (-743ه) معنى التعريض إلى القارئ فيقول: " هو الكلام المشار به إلى جانب، وإيهامُ أن المراد جانبٌ آخر، وسمّي تعريضا لما فيه من التعوُّج عن المطلوب، ويقال: نظر إليه بعَرض وجهه، أي: جانبه، ومنه المعاريض في الكلام، وهي التَّورية بالشيء عن الشيء، وفي لمثل: إنَّ في المعاريضِ لمندوحةً عن الكذب"[3].

ويبين العلويُّ يحي بن حمزة (-1346ه) من المتأخرين ماهية التعريض في منحاه اللغوي، والذي لا يبعد عن المعنى لاصطلاحي، فيقول:"التعريض: خلاف التصريح، يقال: عرَّضت لفلان أو بفلان، إذا قلت قولا وأنت تعنيه، ومنه المعاريض في الكلام. وفي أمثالهم: (إنَّ فِي المعَارِيضِ لَمَندُوحَةً عَنِ الكَذِبِ)، أرادوا أنّ المعاريض فيها سعةٌ عن قصد الكذب وتعمُّده. واشتقاقُه من قولهم: عَرَضَ له كذا إذا عَنَّ، لأن الواحد منا قد يعرِض له أمرٌ خلافُ التصريح فيؤْثرُه ويقصدُه" [4].

ويثبت بعد ذلك التعريف الاصطلاحي المختار لديه، بعد عرض ونقد تعريفين مشهورين في الباب، أحدهما لابن الأثير ضياء الدين (-637ه) صاحب (المثل السائر في أدب

الكاتب الشاعر)، فيقول:"وإن شئتَ قلتَ في حدّه: هو المعنى المدلولُ عليه بالقرينة دون اللفظ" [5].

وهذا الذي خلص إليه العلوي في التعريف الاصطلاحي، وإن كان لا يبعد عمّا في المفهوم اللغوي عنده أو عند الطيبي أو غيرهما من أمثال ابن فارس و الراغب الأصفهاني و ابن منظور[6]، لأنه يصب في معنى الدلالة على معنى غير مصرَّح به كما في المفهوم اللغوي، إلا أنه يكاد يكون الفيصل بين مختلف التعاريف الاصطلاحية للتعريض، والتي تمّ تتبعها في البحث النظير المشار إليه سابقا، واختياره هاهنا لأنه متَّفِقٌ ومفهومَ التعريض عند الزمخشري كما سيأتي من جهة، و من جهة أخرى هو متَّفِقٌ ووجهةَ البحث في النظيرين في تقسيم التعريض إلى تعريض بطريق المماثلة وتعريض بطريق الملازمة، والتي تعتمد المناسبةَ أساسًا في التقسيمِ والقرينةَ سندًا في التوجيه، انطلاقا من تعريف الزمخشري .

3.التعريض والفرق بينه وبين الكناية عند الزمخشري:

يُعَدُّ الزمخشري أوَّلَ من أشار إلى الفرق بين الكناية والتعريض بعد أن كان يُنظَر إليهما على أنهما شيء واحد، ويُبحَثان تحت مسمى واحد، ولذلك لم يكن للسيوطي في كتابه (الإتقان) إلا أن يجعل قول الزمخشري على رأس الأقوال في التفريق بينهما، ويفتتحها بالقول:"للناس في الفرق بين الكناية والتعريض عباراتٌ متقاربةٌ"[7]، وما ذلك إلا لأن الزمخشري سبق أولا، ثم لأن الأقوال الأخرى بعده تستند من وجه أو آخر إلى قوله، فلأجل ذلك كانت متقاربة..

والزمخشري وإن أوْجَز - على عادته في الإخبار عن الأساليب والمصطلحات البلاغية في كشّافه- في التعبير عن الفرق بين الكناية والتعريض إلا أن إيجازه كان جامعا، فقد قال، وعلى طريقة (الفَنقَلَة) المعهودة عنه، عند تفسيره قوله-تعالى-:﴿**وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَآءِ أَو أَكْنَنتُمْ فِي أَنفُسِكُمْ**﴾ [البقرة:235]:" فإن قلتَ: أيُّ فرق بين الكناية والتعريض؟ قلتُ: الكناية: أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له، كقولك: طويل النجاد والحمائل، لطول القامة، وكثير الرماد للمضياف، والتعريض: أن تذكر شيئاً تدل به على شيء لم تذكره،كما يقول المحتاج للمحتاج إليه: جئتُك لأسلِّم عليك، ولأنظر إلى وجهك الكريم، ولذلك قالوا:

.... وَحَسبُكَ بالتَّسْلِيمِ مِنّي تَقَاضِيَا[8]

وكأنه إمالة الكلام إلى عرْض يدل على الغرض، ويسمى: التلويح، لأنه يلُوحُ منه ما يريدُه"[9].

وإلى هذا التفريق استند السكاكي(-626هـ) وابن الأثير-637هـ) والطيبي (-743هـ) والسبكي (-773هـ) فيما ذهبوا إليه[10]، وقد أحسن الطاهر بن عاشور فهْمَ مرادِ الزمخشري حين عبَّر عنه بالقول:":" إِنَّ الْمَعْنَى التَّعْرِيضِيَّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُرَكَّبَاتِ شَبِيهٌ بِالْمَعْنَى الْكِنَائِيِّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى دَلَالَةِ الْأَلْفَاظِ الْمُفْرَدَةِ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: الْمَعْنَى التَّعْرِيضِيُّ مِنْ قَبِيلِ الْكِنَايَةِ بِالْمُرَكَّبِ فَخُصَّ بِاسْمِ التَّعْرِيضِ،كَمَا أَنَّ الْمَعْنَى الْكِنَائِيَّ مِنْ قَبِيلِ الْكِنَايَةِ بِاللَّفْظِ الْمُفْرَدِ، وَعَلَى هَذَا فَالتَّعْرِيضُ مِنْ مُسْتَتْبَعَاتِ التَّرَاكِيبِ، وَهَذَا هُوَ الْمُلَاقِي لِمَا دَرَجَ عَلَيْهِ صَاحِبُ (الْكَشَّافِ) فِي هَذَا الْمَقَامِ، فَالتَّعْرِيضُ عِنْدَهُ مُغَايِرٌ لِلْكِنَايَةِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ وَإِنْ كَانَ شَبِيهًا بِهَا."[11]

4. الفرق بين التعريض بطريق المماثلة والتعريض بطريق الملازمة:

هذا التقسيم المعتَبَرُ فيه هو المناسبة في التعريض، وهو للطاهر بن عاشور في تفسيره (التحرير والتنوير)[12]، وقد استند فيه إلى تنويع الإمام الطيبي لأسلوب التعريض في حاشيته على الكشاف[13].. فإذا دُلَّ على المعنى التعريضي ضمنا بطريق المفهوم، لا بطريق المنطوق أو التركيب وضعا، فإنه لا بد من مناسبة بين هذا المعنى الضمني المقصود والمعنى المنطوق المصرح به، هذه المناسبة إما أن تكون المماثلة (التمثيل)، أو الملازمة (الالتزام والاقتضاء).. والمراد بالمماثلة أن يرِد الكلامُ الصريحُ لفظًا بخصوص موصوف، فيجد السامعُ (المعرَّضُ بِه) حالَهُ شبيهةً بحال هذا الموصوف، فيخلُص بخصوص نفسه إلى الحكم أو المعنى ذاته الذي هدى إليه اللفظ الصريح الوارد في ذلك الموصوف، ويكثر هذا في الأمثال كما في قصة سيدنا داود -عليه السلام- مع الملكين اللذين تمثَّلا له في صورة أخوين يختصمان لديه في أمر النعاج[14]، فحكم بأن أخاه قد ظلمه بسؤال نعجته إلى نعاجه، ليتفطَّن داودُ-عليه السلام- إلى ما في هذه الحكم من تعريض به، لينسحب هذا الحكم الذي حكم به إليه، وكان قد طلب من رجل من رعيته يدعى (أوريّا) أن يتنازل له عن زوجته وقد أعجبته، ولم يكن للرجل زوجة غيرها، بينما كان للنبي --عليه السلام- تسع وتسعون امرأة، وكان جائزا في شرعه –عليه السلام- مثل هذا التنازل.. فَفَهِم من خلال القصة المحاكية لحاله مع الرجل أن هذا تعليمٌ من الله له، وأنه ابتلي فيما فعل، فاستغفر ربه وأناب..[15]

وقد أوضح الزمخشري هذا المعنى وحجاجية التعريض بالمماثلة فيه وهو يعالج هذه القصة فقال:" ألا ترى إلى الحكماء كيف أوصوا في سياسة الولد إذا وجدتَ منه هنّة منكرة بأن يُعَرِّض له بإنكارها عليه ولا يصرّح، وأن تُحْكَى له حكايةٌ ملاحظةٌ لحاله إذا تأمَّلها استسْمَجَ حالَ صاحب الحكاية فاستسْمَجَ حال نفسه، وذلك أزجَرُ له لأنه ينصبُ ذلك مثالاً

لحاله ومقياساً لشأنه، فيتصور قُبحَ ما وُجِد منه بصورة مكشوفة، مع أنه أصونُ لما بين الوالد والولد من حجاب الحشمة"[16].

وأما التعريض بطريق الملازمة فكل تعريض ليس فيه تمثيل ولا مقايسة أو مشابهة بين حالين يُعرَّضُ من خلال التصريح اللفظي بإحداهما بالأخرى، والمرد: أن يكون تركيبٌ لفظيٌّ صريحٌ في معنىً ما بخصوصِ موصوف معيَّن، هذا المعنى يستلزم ضِمنا معنى آخرَ له علاقةٌ بالموصوف نفسِه أو بموصوفٍ آخرَ غيرِ الأول، فتكون هذه العلاقةُ أو المناسبةُ جليَّةً بين المعنيين، تَصحَبُها قرينةٌ دالة عليها. والمثال الذي ذكره الزمخشري في التفريق السابق بين الكناية والتعريض، ونقله عنه كثيرون بعده، من هذا القسم، وذلك حين قال:" كما يقول المحتاج للمحتاج إليه: جئتُك لأسلِّمَ عليك، ولأنظرَ إلى وجهك الكريم"، فالمعنى الظاهر الصريح أن المحتاج جاء ليسلِّم على المحتاج إليه وينظر إلى وجه الكريم، لكنّ المعنى الضمنيَّ المفهومَ المعرّضَ به هو أنه إنما جاء مُستعطِفًا المحتاجَ إليه، وهو معنى لازم من المعنى الصريح، قرينته حاجة المحتاج ووصف وجه المحتاج إليه مدحا بالكرم. ومنه أيضا ملاطفة الخاطِب المرأةَ بالقول: إنَّكِ لجميلةٌ أو صالحةٌ، وعسى الله أن ييسِّرَ لي امرأةً صالحةً، ونحو ذلك من الكلام الموهِمِ أنه يريد نِكاحَها حتى تفهم مرادَه فتحبِسَ نفسها عليه إن رغِبت فيه، من دون تصريح بطلب النكاح، وهو ممَّا يَدخلُ تحت قوله –تعالى- في خِطبة النساء: ﴿**وَلَا جُنَاحَ عَليكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِي أَنفُسِكُمْ**﴾ [البقرة: ٢٣٥][17].

وأورد الزمخشري في التمثيل لهذا المعنى أنَّ ابن المبارك روى عن عبد الله بن سليمان عن خالته قالت: دخل عليَّ أبو جعفر محمد بن علي وأنا في عدَّتي فقال: قد عَلِمتِ قرابتي من رسول الله وحق جدِّي عليٍّ وقِدَمي في الإسلام، فقلتُ: غفر الله لك ! أتخطبني في عدّتي وأنت يُؤخَذُ عنك؟ فقال: أو قد فعلتُ! إنما أخبرتك بقرابتي من رسول الله-صلى الله عليه وسلم- وموضعي، قد دخلَ رسولُ الله-ﷺ- على أمِّ سلمةَ وكانت عند ابن عمِّها أبي سلمة فتوفيَّ عنها، فلم يزل يذكُرُ لها منزلتَه من الله وهو متحامِلٌ على يدِه حتى أثَّر الحصير في يده من شدة تحامله عليها، فما كانت تلك خطبة."[18]، فأنت ترى كيف أن المرأة فهِمتْ المعنى المراد ضمنا واستلزمَتْه من اللفظ وإن لم يحمِل التصريحَ به !..

5. التعريض بطريق الملازمة في قراءة الزمخشري للخطاب القرآني (نماذج مختارة):

النموذج الأول:

قوله-تعالى-:﴿**وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ**﴾ [البقرة:04].

أفاد الزمخشري من الجملة الأخيرة في الآية الكريمة تعريضا بأهل الكتاب وبما كانوا عليه من عقيدة في أمر الآخرة على خلاف الحق الذي عليه أهل الإيمان، فقال:" وفي تقديم (وبالآخرة) وبناء (يوقنون) على (هم) تعريض بأهل الكتاب وبما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته، وأن قولهم ليس بصادر عن إيقان، وأن اليقين ما عليه من آمن بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك. والإيقان: إتقان العلم بانتفاء الشك والشبهة عنه. "[19]

ويشرح الطيبي قول الزمخشري مبيّنا حجاجية التعريض فيه وآليته، وكيف أنه أفادها من خاصيتي تقديم (بالآخرة) وبناء (يوقنون) على (هم)، وأن التخصيص أفاده التقديم، ومؤدّاه أن إيمان المؤمنين مقصور على الآخرة الحقيقية لا يتجاوزه إلى ما أثبته اليهود، من قولهم: إنه لا يدخل الجنة إلا من كان هودا، وإنه لا تمسهم النار إلا أياما معدودات، وإن أهل الجنة يتلذذون بالنسيم والأرواح العبقة.. وأما تقوية الحكم فأفادها الإسناد، ببناء (يوقنون) على ضمير الفصل(هم) للدلالة على تحقيق إيقانهم وثباته .. فيكون التعريض بهم من كونهم على خلاف ما عليه المؤمنون في أمر الآخرة، فضلا عن أن يصلوا درجة الإيقان في ذلك، مستفادا من الأمرين معا..[20]

وقد وافق الزمخشريَّ في القول بهذا التعريض بأهل الكتاب وآليته جمعٌ من شرَّاح (الكشاف) والمفسرين السالكين نهجه، منهم الطيبي والقاضي البيضاوي وأبو السعود والألوسي والقاسمي..[21] ويذهب ابن عاشور أيضا إلى القول بالتعريض في هذا الموضع إلا أنه يخالف الزمخشري في أمرين:

الأول: في القول بإفادة تقديم الجار والمجرور الاختصاصَ، فهو لا يراه كذلك، وإنما للاهتمام ورعاية الفاصلة، ورأى في مذهب الزمخشري تكلُّفًا[22]، قال:" وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ تَقْدِيمٌ لِلْمَجْرُورِ الَّذِي هُوَ مَعْمُولُ (يُوقِنُونَ) عَلَى عَامِلِهِ، وَهُوَ تَقْدِيمٌ لِمُجَرَّدِ الِاهْتِمَامِ مَعَ رِعَايَةِ الْفَاصِلَةِ، وَأَرَى أَنَّ فِي هَذَا التَّقْدِيمِ ثَنَاءً عَلَى هَؤُلَاءِ بِأَنَّهُمْ أَيْقَنُوا بِأَهَمِّ مَا يُوقِنُ بِهِ الْمُؤْمِنُ فَلَيْسَ التَّقْدِيمُ بِمُفِيدٍ حَصْرًا إِذْ لَا يَسْتَقِيمُ مَعْنَى الْحَصْرِ هُنَا بِأَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَنَّهُمْ يُوقِنُونَ بِالْآخِرَةِ

دُونَ غَيْرِهَا، وَقَدْ تَكَلَّفَ صَاحِبُ «الْكَشَّافِ» وَشَارِحُوهُ لِإِفَادَةِ الْحَصْرِ مِنْ هَذَا التَّقْدِيمِ وَيَخْرُجُ الْحَصْرُ عَنْ تَعَلُّقِهِ بِذَاتِ الْمَحْصُورِ فِيهِ إِلَى تَعَلُّقِهِ بِأَحْوَالِهِ وَهَذَا غَيْرُ مَعْهُودٍ فِي الْحَصْرِ"[23].

الثاني: في المعرَّض بهم، فهو وإن وافق الزمخشري في القول بالتعريض بإفادته من التقديم، وبناء الفعل (يوقنون) على (هم) الذي عبَّر عنه بالتقديم أيضا، يقصد تقديم المسند إليه، إلا أنه خالفه في الجهة المعرَّض بها، فقد رآه تعريضا بالمشركين لا بأهل الكتاب، قال:" وَقَوْلُهُ: هُمْ يُوقِنُونَ جِيءَ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مُقَدَّمًا عَلَى الْمُسْنَدِ الْفِعْلِيِّ لِإِفَادَةِ تَقْوِيَةِ الْخَبَرِ إِذْ هُوَ إِيقَانٌ ثَابِتٌ عِنْدَهُمْ مِنْ قَبْلِ مَجِيءِ الْإِسْلَامِ عَلَى الْإِجْمَالِ، وَإِنْ كَانَتِ التَّوْرَاةُ خَالِيَةً عَنْ تَفْصِيلِهِ وَالْإِنْجِيلُ أَشَارَ إِلَى حَيَاةِ الرُّوحِ، وَتَعَرَّضَ كِتَابَا حِزْقِيَالَ وَأَشْيَاءَ لِذِكْرِهِ وَفِي كِلَا التَّقْدِيمَيْنِ تَعْرِيضٌ بِالْمُشْرِكِينَ الدَّهْرِيِّينَ وَنِدَاءٌ عَلَى انْحِطَاطِ عَقِيدَتِهِمْ، وَأَمَّا الْمُتَّبِعُونَ لِلْحَنِيفِيَّةِ فِي ظَنِّهِمْ مِثْلَ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ وَزَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ فَلَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِمْ لِقِلَّةِ عَدَدِهِمْ أَوْ لِأَنَّهُمْ مُلْحَقُونَ بِأَهْلِ الْكِتَابِ لِأَخْذِهِمْ عَنْهُمْ كَثِيرًا مِنْ شَرَائِعِهِمْ بِعِلَّةِ أَنَّهَا مِنْ شَرِيعَةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَام."[24].

وقصد المشركين بالتعريض مفهوم أيضا من قول الطبرسي وإن لم يصرّح بالتعريض، قال: "وإنما خصّهم بالإيقان بالآخرة وإن كان الإيمان بالغيب قد شملها، لما كان من كفر المشركين بها وجحدهم إياها، في نحو ما حكي عنهم في قوله: ﴿ **وَقَالُوا ما هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا**﴾ [الجاثية: ٢٤]، فكان في تخصيصهم بذلك مدح لهم." [25].

النموذج الثاني:

قوله-تعالى-:﴿وَآمِنُوا بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَ إِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾ [البقرة:41].

محلّ الشاهد في هذا النص، والخطاب فيه لبني إسرائيل، قوله-تعالى-:﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾، وقد حمله الزمخشري على أحد معنين، رأى في الأول تعريضا بهم، وهو الراجح عنده، والثاني جائز محتمل لم يذكر التعريض فيه، قال:" ﴿**وَآمِنُوا بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ** ﴾: أول مَن كفر به، أو أول فريق أو فوج كافر به، أو: ولا يكن كل واحد منكم أول كافر به، كقولك: كسانا حُلَّةً، أي: كلَّ واحد منا. وهذا تعريض بأنه كان يجب أن يكونوا أول من يؤمن به لمعرفتهم به وبصفته، ولأنهم كانوا المبشّرين بزمان من أوحى إليه والمستفتحين على الذين كفروا به، وكانوا يعدون أَتباعه أول الناس كلهم، فلما بعث كان أمرهم على العكس كقوله: ﴿ **لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ**

الكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴾ [البينة:1-4]،﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة:89]. ويجوز أن يراد: ولا تكونوا مثل أول كافر به، يعني مَن أشرك به من أهل مكة. أي: ولا تكونوا وأنتم تعرفونه مذكوراً في التوراة موصوفاً، مثل من لم يعرفه وهو مشرك لا كتاب له. "[26]

ومفهومٌ من قول الزمخشري أن المعتمد عنده المعنى الأول، على عادته في عرض الأقوال، إذ يبتدئ بما يراه صائبا راجحا عنده، ثم يتبعه بما يراه جائزا محتملا، والمناسبة في هذا التعريض هي الملازمة، إذ إن نهيهم عن أن يكونوا أول كافر بما أُنزِل على رسول الله-صلى لله عليه وسلم- يقودهم حتما إلى تصور وجوب المسارعة والمبادرة إلى الإيمان به، وأن يكونوا أول من يؤمن لا أول من يكفر، والقرينة لفظية هي لفظ (أول)، وحالية تتمثل في ما كان منهم من قول من أن الزمن زمن نبي يبعث، وأنهم في انتظاره وأنهم سيسارعون إلى اتّباعه ! وكون هذا التعريض من التعريض بالملازمة هو ما صرح به الطيبي في هذا الموضع[27].

وواضح أن الوصف(أول) هو آلية هذا لحجاج، لا باعتباره قيدا مفهما جواز أن يكفروا به ثانيا أو ثالثا..، إذ الكفر كلُّه منهيٌّ عنه كيفما كانت رتبة مَن كَفَر بين الكافرين! ولكن باعتباره دافعا ومحفزا إلى الإيمان برسالة محمد-ﷺ- بالمسارعة إلى ترك الكفر الذي هم عليه.. ويتضح المعنى لو أننا حذفنا هذا الوصف وقلنا: (ولا تكفروا به)، فإننا لا نلمس فيه تنشيطا أو مسارعة إلى ترك الكفر كما في قول الله-عز وجل-: ﴿وَلَا تَكُونُوآ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾، وغاية ما يفيده هو النهي عن أن يكفروا به! وهذا المعنى يختفي معه التعريض المضمَّن في الوصف (أول) !

ويطيل ابن عاشور الوقوف عند هذا الشاهد وما فيه من معان مستوحيا بعضها من التركيب نفسه، وبعضا آخر من لوازمه، وبعضا ثالثا من مستتبعاته، ليجملها في خمسة معان، يجعل على رأسها قولَيْ الزمخشري[28]:

المعنى الأول: أن يكون فيه تعريض ببني إسرائيل، عبّر عنه مرة بالكناية التلويحية، وأخرى بالكناية التعريضية، وبالتعريض ثالثة، ووضح علاقة الملازمة بين المعنى الظاهر المصرّح به والمعنى الضمني التعريضي، فقال:" وَالْمَقْصُودُ مِنَ النَّهْيِ تَوْبِيخُهُمْ عَلَى تَأَخُّرِهِمْ فِي اتِّبَاعِ دَعْوَةِ الْإِسْلَامِ، فَيَكُونُ هَذَا الْمُرَكَّبُ قَدْ كُنِّيَ بِهِ عَنْ مَعْنَيَيْنِ مِنْ مَلْزُومَاتِهِ، هُمَا مَعْنَى الْمُبَادَرَةِ إِلَى الْإِسْلَامِ وَمَعْنَى التَّوْبِيخِ الْمُكَنَّى عَنْهُ بِالنَّهْيِ، فَيَكُونُ مَعْنَى النَّهْيِ مُرَادًا وَلَازِمُهُ وَهُوَ الْأَمْرُ بِالْمُبَادَرَةِ

بِالْإِيمَانِ مُرَادًا وَهُوَ الْمَقْصُودُ فَيَكُونُ الْكَلَامُ كِنَايَةً اجْتَمَعَ فِيهَا الْمَلْزُومُ وَاللَّازِمُ مَعًا، فَبِاعْتِبَارِ اللَّازِمِ يَكُونُ النَّهْيُ فِي مَعْنَى الْأَمْرِ فَيَتَأَكَّدُ بِهِ الْأَمْرُ الَّذِي قَبْلَهُ كَأَنَّهُ قِيلَ: وَآمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ وَكُونُوا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ، وَبِاعْتِبَارِ الْمَلْزُومِ يَكُونُ نَهْيًا عَنِ الْكُفْرِ بَعْدَ الْأَمْرِ بِالْإِيمَانِ فَيَحْصُلُ بِذَلِكَ غَرَضَانِ"[29].

المعنى الثاني: أَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ التَّعْرِيضَ بِالْمُشْرِكِينَ وَأَنَّهُمْ أَشَدُّ مِنَ الْيَهُودِ كُفْرًا، أَيْ: لَا تَكُونُوا فِي عِدَادِهِمْ، وبين أنه المراد بقول الزمخشري:«وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ: وَلَا تَكُونُوا مِثْلَ أَوَّلِ كَافِرٍ بِهِ، يَعْنِي مَنْ أَشْرَكَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ» فإن كان كذلك كان تعريضا بطريقا المماثلة، والزمخشري لم يصرح بهذا.

المعنى الثالث: أَنْ يُرَادَ مِنْ «أَوَّلَ» الْمُبَادِرُ وَالْمُسْتَعْجِلُ، لِأَنَّهُ مِنْ لَوَازِمِ الْأَوَّلِيَّةِ، كَمَا قَالَ –تَعَالَى-: ﴿**فَأَنَا أَوَّلُ الْعابِدِينَ**﴾ [الزخرف: 81]، ويكون الْمَعْنَى وَلَا تَعْجَلُوا بِالتَّصْرِيحِ بِالْكُفْرِ قَبْلَ التَّأَمُّلِ، فَالْمُرَادُ مِنَ الْكُفْرِ هُنَا التَّصْمِيمُ عَلَيْهِ لَا الْبَقَاءُ عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ، فيكون في الكلام كناية بالمفرد في لفظ (أول).

المعنى الرابع: أَنْ يَكُونَ «أَوَّلَ» كِنَايَةً عَنِ الْقُدْوَةِ فِي الْأَمْرِ، لِأَنَّ الرَّئِيسَ وَصَاحِبَ اللِّوَاءِ وَنَحْوَهُمَا يَتَقَدَّمُونَ الْقَوْمَ، وَالْمَعْنَى: وَلَا تَكُونُوا مُقَرِّبِينَ لِلْكَافِرِينَ بِكُفْرِكُمْ فَإِنَّهُمْ إِنْ شَاهَدُوا كُفْرَكُمْ كَفَرُوا اقْتِدَاءً بِكُمْ وَهو أَيْضًا من الكِنَايَةُ بِالْمُفْرَدِ.

المعنى الخامس: أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: الْأَوَّلَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الدَّعْوَةِ في المرحلة الثَّانِيَةِ، وَهِيَ مرحلة الدَّعْوَةُ فِي الْمَدِينَةِ، لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْهِجْرَةِ هُوَ حَالٌ ثَانِيَة لِلْإِسْلَامِ، فِيها ظَهَرَ الْإِسْلَامُ مُتَمَيِّزًا مُسْتَقِلًّا. وهذا المعنى لا تعريض ولا كناية فيه، فيكون محمولا على ظاهره.

وهذه المعاني الخمسة مبنية على كون الضمير في (به) من قوله-تعالى-:﴿**وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ**﴾ عائدا على (ما) في قوله: ﴿**وَآمِنُوا بِمَآ أَنزَلْتُ**﴾، وهو القرآن، وهو الظاهر لذي عليه جمهور المفسرين، لا على (ما) التي في ﴿**مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ**﴾ وهو التوراة كما ذهب إليه البعض، والكلام فيه على ظاهره المصرح به لا تعريض فيه في النهي عن الأولية في الكفر به، ولأنهم إذا كفروا بما يصدقه فقد كفروا به[30].

النموذج الثالث:

قوله-تعالى-:﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَو نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة:135]

يرى الزمخشري في هذا النص القرآني في قوله-تعالى-: ﴿**وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾ تعريضا بأهل الكتاب وغيرهم، ويعلِّل ذلك بالقول:"لأن كلاً منهم يَدَّعي اتِّبَاع إبراهيمَ وهو على الشرك "[31]. والتعريض المضمّن في هذا القول مدلول عليه بطريق الملازمة، لأن أهل الكتاب من يهود ونصارى كانوا يشركون بالله -تعالى-، وقد أخبر–سبحانه- عنهم فقال: ﴿**وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ ذَلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللهُ أَنَّى يؤْفَكُونَ**﴾ [التوبة: 30]، وأما مشركو العرب فشركهم ظاهر.. والذي يبدو من قوله أن كلَّ مَن لم يكن على دين التوحيد الذي عليه إبراهيم –عليه السلام- وهو الحنيفية السمحة، وهو دين محمد –ﷺ- فهو داخل في التعريض !.

وقد وافق الزمخشريَّ فيما ذهب إليه جمعٌ من المفسرين منهم البيضاوي وأبو السعود والألوسي والطبرسي وإن لم يصرح بالتعريض[32]، والقول به مبني على أن الجملة ﴿**وَما كانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾ جملة حالية معطوفة على الحال الأولى (حنيفا). والقول بالحالية فيها اختاره أيضا ابن عاشور لكن لم يقل بالتعريض وخطَّأ الزمخشري فيه ولم يرتضه منه، ورأى أن الجملة احتراس لا تعريض فيها[33]، قال:" وَقَوْلُهُ: ﴿**وَما كانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾ جُمْلَةٌ هِيَ حَالَةٌ ثَانِيَةٌ مِنْ إِبْرَاهِيمَ، وَهُوَ احْتِرَاسٌ لِئَلَّا يَغْتَرَّ الْمُشْرِكُونَ بِقَوْلِهِ: ﴿**بَلْ مِلَّةَ إِبْراهِيمَ**﴾ أَيْ: لَا نَكُونُ هُودًا وَلَا نَصَارَى، فَيَتَوَهَّمُ الْمُشْرِكُونَ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنَ الْأَدْيَانِ إِلَّا مَا هُمْ عَلَيْهِ لِأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ عَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِلَّا فَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الْمَدْحِ لَهُ بَعْدَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ فَضَائِلِهِ وَهَذَا عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**وما صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ**﴾ غَلِطَ فِيهِ صَاحِبُ(الْكَشَّاف) غَلَطًا فَاحِشًا كَمَا سَيَأْتِي." [34]

ويبدو أن ابن عاشور فهم قول الزمخشري في قوله –تعالى-: ﴿**وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾ على أنه يعدُّه من صفات المدح التابعة للأوصاف المذكورة في شأن سيدنا إبراهيم –عليه السلام- فرد هذا القول، وخطأ صاحبه، وذكّر بخطئه- حسب ما يرى هو- في قوله-تعالى-:﴿**وَما صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ**﴾ [التكوير: 22] في حق النبي-ﷺ- حينما وازن بينه وبين قوله -تعالى- قبله: ﴿**إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسولٍ كَرِيمٍ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي العَرْشِ مَكِينٍ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ**﴾ [التكوير:19-21] في حق سيدنا جبريل -عليه السلام- وخلص منه إلى أفضلية جبريل على سيدنا محمد –عليهما صلوات الله وسلامه- بناء على مذهب الاعتزال في تفضيل الملائكة على الأنبياء[35].

والقول بالاحتراس الذي قال به ابن عاشور قد سبق إلى معناه أبو حيان، فقد ذكر هذا المعنى قبل أن يذكر قول الزمخشري بصيغة التمريض (قيل)، ونصُّه:" ﴿**وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾: أخبر الله–تعالى- أنه لم يكن يعبد وثنا ولا شمسا ولا قمرا ولا كوكبا ولا شيئا غير الله-تعالى-، وكان في قوله ﴿**بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ**﴾ دليل على أن ملته مخالفة لملة اليهود والنصارى، ولذلك أضرب بـ(بل) عنهما، فثبت أنه لم يكن يهوديا ولا نصرانيا، وكانت العرب ممن تدين بأشياء من دين (إبراهيم)، ثم كانت تشرك فنفى الله عن (إبراهيم) أن يكون من المشركين، وقيل: في الآية تعريض بأهل الكتاب وغيرهم، لأن كلا منهم يدعي اتباع إبراهيم وهو على الشرك، قاله الزمخشري"[36].

كما سبق أيضا محي الدين شيخ زاده إلى المعنى الذي اختاره ابن عاشور، باحتمال أن تكون الجملة ﴿**وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾ إنما جيء بها لدفع توهم المشركين كونهم على دين إبراهيم-عليه السلام-، لكنه لم يُسَمِّه احتراسا وسماه اعتراضا آخر الكلام، قال:" ﴿ **وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾ الظاهر أنه معطوف على الحال أعني حنيفا. ويحتمل أن يكون اعتراضا واقعا في آخر الكلام لدفع إيهام خلاف المقصود. فإن الحنيف اسم لمن دان بدين إبراهيم وتبعه فيما أتى به من الشرائع من حج البيت والختان وغيرهما، وكانت العرب متصفة بهذه الأشياء ثم كانت تشرك، فكان لواهمٍ أن يتوهم أن الحنيفية لا تنافي الإشراك، فاندفع ذلك بهذه الجملة المعترضة"[37].

وهذا الذي سماه محي الدين شيخ زاده اعتراضا آخر الكلام، هو التذييل عند جمهور البلاغين؛ لأن الأصل في الاعتراض أن لا يكون آخر الكلام. كما أن الفرق بين الاحتراس أو التكميل كما يسميه البعض وبين الاعترض، أن الاحتراس يأتي أول الكلام وأثناءه وآخره، بينما لا يكون الاعتراض إلا في أثناء الكلام الواحد، أو بين الكلامين المتصلين معنى فيكون في حكم ما في الأثناء،و لا يكون آخرَه إلا عند من يجعل التذييل منه. وكذلك فإن الاحتراس نكتته الوحيدة هي دفع التوهم المحتمل في الكلام، بينما يكون الاعتراض لدفع التوهم ولغيره من الأغراض؛ ضِف إليه أن الاعتراض لا محل له من الإعراب، بخلاف المحترس به فإنه يحتمل المحلية وعدمها[38].

ومن هنا يمكن القول: إن ثمة فرقا كبيرا بين التعريض الذي فيه الدلالة بمعنى منطوق به على معنى غير مذكور في الكلام لمناسبة وبقرينة، وبين الاحتراس الذي فيه التصريح بالمعنى المحترَس به من غير استدلال بشيء على آخر، ولذلك يختلف تماما مذهب

الزمخشري في هذا الموضع عن مذهب ابن عاشور الذي سبق إليه أبو حيان ومحي الدين خليل زاده، وإن كان مؤداهما في النهاية واحدا !!

النموذج الرابع:

قوله-تعالى- على لسان عيسى-عليه السلام-:﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَومَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم:33]

رأى الزمخشري في (ال) التعريف في قوله ﴿**وَالسَّلَامُ عَلَيَّ**﴾ دلالة على الجنسية لا العهدية، وإفادةً للتعريض بأعداء مريم –عليها السلام- من اليهود، فقال:" ﴿**وَاَلسَلَّامُ عَليَّ** ﴾ قيل: أدخل لام التعريف لتعرفه بالذكر قبله، كقولك: جاءنا رجل فكان من فعل الرجل كذا، والمعنى: ذلك السلام الموجه إلى يحيى في المواطن الثلاثة موجه إليّ. والصحيح أن يكون هذا التعريف تعريضاً باللعنة على متهمي مريم -عليها السلام- وأعدائها من اليهود. وتحقيقه أن اللام للجنس فإذا قال: وجنس السلام عليّ خاصة فقد عرض بأن ضده عليكم. ونظيره قوله تعالى: ﴿**وَالسَّلَامُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الهُدَى** ﴾ [طه: 47] يعني أن العذاب على من كذب وتولى. وكان المقام مقام مناكرة وعناد فهو مئنة لنحو هذا من التعريض"[39].

وهذا التعريض الذي فهمه الزمخشري من الخطاب، والذي آليته التعريف بـ (ال) الجنسية في لفظ (السلام)، طريقه الاستلزام، وهو ما عبّر عنه بقوله:"وتحقيقه أن اللام للجنس فإذا قال: وجنس السلام علي خاصة فقد عرض بأن ضدّه عليكم"، وقد تبعه في هذا القول أغلب المفسرين كالرازي[40] والبيضاوي وأبي حيان الأندلسي والسمين الحلبي وابن جزي والألوسي وغيرهم..[41] وأورد المعنى نفسَه الطبرسيُّ لكن من غير تصريح بالتعريض[42].

ويختار ابن عاشور أيضا كون الألف واللام جنسية، لكنه لا يفيد منها القول بالتعريض، وإنما المبالغة في تعلق السلام به حتى كأن جنس السلام بأجمعه عليه[43]. ويُجوِّز أن تكون عهدية، فيكون السلام الموجه إلى عيسى -عليه السلام- في هذا الموضع هو عينه السلام الموجه من قبلُ إلى سيدنا يحي-عليه السلام- في المواطن الثلاث، ويجمع في توجيهها بين الكناية والتعريض فيقول:"ويجوز جعل اللام للعهد، أي: سلام إليه، وهو كناية عن تكريم الله عبده بالثناء عليه في الملإ الأعلى وبالأمر بكرامته... ومؤذن أيضا بتمهيد التعريض باليهود إذ طعنوا فيه وشتموه في الأحوال الثلاثة، فقالوا: ولد من زنى، وقالوا: مات مصلوبا، وقالوا: يحشر مع الملاحدة والكفرة، لأنهم يزعمون أنه كفر بأحكام من التوراة"[44]

وهذا الجمع بين إفادة التعريض وكون (ال) التعريف عهدية سبق وأن ردّه غير واحد منهم الألوسي الذي قال:"والقول بأنه لتعريف العهد خلاف الظاهر بل غير صحيح، لا لأن المعهود سلام يحي -عليه الصلاة والسلام-وعينه لا يكون سلاما لعيسى -عليه الصلاة والسلام- لجواز أن يكون من قبيل ﴿**هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ**﴾[45]، بل لأن هذا الكلام منقطع عن ذلك وجودا وسردا، فيكون معهودا غير سابق لفظا ومعنى، على أن المقام يقتضي التعريض ويفوت على ذلك التقدير، لأن التقابل إنما ينشأ من اختصاص جميع السلام به عليه، كذا في الكشف، والاكتفاء في العهد به لتصحيحه بذكره في الحكاية لا يخفى حاله" [46].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن شرف الدين الطيبي قد قال بتعريض آخر قبل هذا التعريض وهو في قوله –تعالى- على لسان عيسى-عليه السلام- في مهده: ﴿**إِنِّي عَبْدُ اللهِ**﴾ [مريم: 30] فعرّض بالنصارى المغالين فيه، ليكون بذلك قوله -عليه السلام-:﴿**قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ آتَانِيَ الكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا * وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا * وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا * وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَومَ أُبْعَثُ حَيًّا**﴾ [مريم:30-33] مفتتحا بتعريض ومختتما بآخر[47].

وخلاصة القول في هذا الموضع أن الزمخشري رأى الألف واللام التعريفية جنسية يتحقق وفقها التعريض باليهود متهمي مريم -عليها السلام-، وردّ القول بكونها عهدية، ووافقه في ذلك أغلب المفسرين، منهم الرازي الذي سماها استغراقية. ولم يَرَ ابن عاشور في القول بجنسية اللام التعريفية غير المبالغة، وجوَّز كونها عهدية مفيدة الكناية والتعريض في آن، مخالفا جمهور المفسرين، وهذا الاجتماع بين القول بالعهدية والتعريض رآه الطيبي ومحي الدين شيخ وزادة والألوسي غير ممكن.. وأضاف الطيبي مستدركا على الزمخشري تعريضا آخر أول كلام عيسى -عليه السلام- في قوله: ﴿**إِنِي عَبْدُ اللهِ**﴾، ليكون القول مفتتحا بالتعريض ومختتما بالتعريض، فيكون ذلك من أحسن التعريضات.

النموذج الخامس:

قوله-تعالى-:﴿قَالُوا أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يآ إِبْرَاهِيمُ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: 62-63]

هذا النص من أشهر أمثلة البلاغيين والبيانيين للتعريض في القرآن الكريم، و فيه حجاج بألطف طريق وأحسنها، لا يقف عليه إلا الجهابذة من أهل المعاني كما قال الزمخشري، وقد رأى الحجاج فيه من طريقين: الأول التقرير، والثاني هو التهكم والاستهزاء،

ليقوي هذه الرؤية وهذا الفهم للنص القرآني، بمثال فيه مشهد شاخص وصورة حية، تحاكي المشهد والصورة في النص القرآني موضع القراءة بين يديه..

ومحل الشاهد في النص عنده قول إبراهيم –عليه السلام-:﴿ **بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ**﴾، قال عنه:" هذا من معاريض الكلام، ولطائف هذا النوع لا يتغلغل فيها إلا أذهان الراضة من علماء المعاني، والقول فيه أنّ قصد إبراهيم - صلوات الله عليه- لم يكن إلى أن ينسب الفعل الصادر عنه إلى الصنم، وإنما قصَد تقريره لنفسه وإثباته لها على أسلوب تعريضي يبلغ فيه غرضه من إلزامهم الحجة وتبكيتهم، وهذا كما لو قال لك صاحبُك وقد كتبت كتاباً بخط رشيق وأنت شهير بحسن الخط: أأنت كتبت هذا؟ وصاحبك أمي لا يحسن الخط ولا يقدر إلا على خرمشة فاسدة! فقلتَ له: بل كتبتَه أنت! كان قصدك بهذا الجواب تقريرَه لك مع الاستهزاء به، لا نفيه عنك وإثباته للأمي أو المخرمش، لأن إثباته - والأمر دائر بينكما للعاجز منكما - استهزاء به وإثبات للقادر"[48].

والقول بالتعريض في فهم الزمخشري لهذا النص هو المقدم عنده قطعا، لكنه أجاز في قراءته قولين آخرين هما: التجوز في الإسناد بعلاقة السببية، والمحاكاة، قال:" ولقائل أن يقول: غاظته تلك الأصنام حين أبصرها مصطفة مرتبة، وكان غيظ كبيرها أكبر وأشد لما رأى من زيادة تعظيمهم له، فأسند الفعل إليه، لأنه هو الذي تسبب لاستهانته بها وحَطْمه لها، والفعل كما يسند إلى مباشِرِه يسند إلى الحامل عليه، ويجوز أن يكون حكاية لما يقود إلى تجويزه مذهبهم، كأنه قال لهم: ما تنكرون أن يفعله كبيرهم، فإن من حق من يعبد ويُدَّعى إلهاً أن يقدر على هذا وأشد منه. ويحكى أنه قال: فعَلَه كبيرهم هذا: غَضِب أن تعبد معه هذه الصغار وهو أكبر منها. وقرأ محمد بن السميفع (فعَلَّهُ كَبِيرُهُمْ) يعني: فلَعَلَّهُ،أي: فلَعَلَّ الفاعل كبيرهم."[49]

والقول الأخير لذي ذكره الزمخشري بصيغة التمريض (يُحْكَى) في معنى ﴿**بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هذا**﴾ هو ما اعتمده الثعلبي قبله، ونسبه إلى محمد بن إسحاق الذي قال: "وإنّما أراد إبراهيم بذلك إقامة الحجّة عليهم، فذلك قوله سبحانه ﴿**فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كانُوا يَنْطِقُونَ**﴾ حتى يخبروكم بمن فعل هذا بهم"[50]. كما نقل قول القتيبي (عبد الله بن مسلم بن قتيبة) (-276هـ) الذي فيه معنى التعريض من غير تصريح به، قال:" وقال القتيبي: جعل إبراهيم النطق شرطا للفعل فقال (فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هذا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كانُوا يَنْطِقُونَ)، والمعنى: إن قدروا على الفعل، فأراهم عجزهم عن النطق والفعل، وفي ضمنه أنا فعلت ذلك "[51]. وبمثل

قول الثعلبي قال البغوي[52] . ونقل ابن عطية القول الذي نسبه الثعلبي لمحمد بن إسحاق، لكن من غير ذكر للتعريض ولا للتضمين[53].

وقول ابن قتيبة الذي أورده الثعلبي موجود في كتابه (تأويل مشكل القرآن) تحت باب التعريض، وتمامه:"أراد: بل فعله الكبير، إن كانوا ينطقون فسلوهم، فجعل النطق شرطا للفعل، أي: إن كانوا ينطقون فقد فعله، وهو لا يعقل ولا ينطق"[54].

وبقول الزمخشري قال البيضاوي، والرازي وزاد أقوالا أخرى، وأبو حيان الأندلسي ووجّه قراءة (فَعَلَّهُ) المنسوبة لابن السميفع، وذكر قول الفرّاء المستند إليها، كما وجّه وقف الكسائي على (فَعَلَه)..[55] وقراءة ابن السميفع شاذة لم يرتَضِ السمينُ الحلبي إرجاعَ القراءة المشهورة إليها، ولذلك رغب عن قول الفراء، وبيَّن أن الذي حملهم على ذلك التوجيه خفاء وجه صدور هذا الكلام من نبي الله إبراهيم -عليه السلام- ..[56]

كما قال القرطبي بالتعريض في هذا الموضع و توقف عند حجاجيته، وأفاد منه حكما شرعيا بجواز فرض الباطل مع الخصم حتى يرجع إلى الحق من ذات نفسه، قال:" ولهذا يجوز عند الأمة فرض الباطل مع الخصم حتى يرجع إلى الحق من ذات نفسه ؛ فإنه أقرب في الحجة وأقطع للشبهة"[57].

وينقل الطيبي اعتراض صاحب (الفرائد)[58] عل قولي الزمخشري حين قال عن الأول الذي فيه التعريض:"هذا بعيد، لأن ذلك إنما يستقيم إذا كان الفعل دائرا بين الاثنين، فإذا انتفى من أحدهما ثبت بالآخر بالضرورة، وهاهنا ليس كذلك، لأن الكسر لم يكن دائرا بين إبراهيم -عليه السلام- والصنم الكبير، لاحتمال أن يكون كسرها غير إبراهيم. والنظير [يقصد المثال] الذي ذكره لذلك ليس الفعل دائرا بين الاثنين أيضا، لأنه يمكن أن يكون الفعل للثالث، فإن اتفق أن يكون دائرا بينهما كان صحيحا، إلا أنه لم يطابق لما نحن فيه. والوجه الثاني: وهو أن يقال:(غاظته تلك الأصنام) إلى قوله:(كما يسند الفعل إلى مباشره يسند إلى الحامل عليه) أيضا ضعيف؛ لأن غيظه من عبادة غير الله تعالى، فاستوى فيه الكبير والصغير"[59].

وكان جواب الطيبي بأن قولهم ﴿**أَأَنتَ فَعَلْتَ**﴾ ليس في الفعل؛ لأنه معلوم لديهم، وإنما في الفاعل، ولما لم يشُكُّوا في كون الفاعل هو إبراهيم، بدليل قولهم ﴿**سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ**﴾ وقولهم ﴿**فَأْتُوا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ**﴾ دلّ على أن القصد هو أن يَقِرَّ إبراهيم بأنه هو الفاعل، فلما ردَّ بالقول ﴿**بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا**﴾ تعريضا دار الأمر بين

الفاعِلينَ. وأثبت بعد رده هذا ما يراه صاحب (الفرائد) في هذا الموضع، وهو أن قوله ﴿**فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا**﴾ مرتبط بقوله ﴿إِن كَانُوا يَنطِقُونَ﴾، بمعنى: إن كانت هذه الأصنام من أهل النطق، كانت علماء قدراء [60]. وهذا القول منه هو نفسه ما قال به الزمخشري في القول الثالث الذي جوزه، وهو عين ما وجَّه به ابن قتيبة التعريض كما سبق.

كما أورد الألوسي هذا الاعتراض من صاحب (الفرائد) على الزمخشري وردَّ الطيبي له، إضافة إلى ردّ الجرجاني والسكاكي، وبيَن أن الاستفهام للتقرير وليس على ظاهره، فيكون احتمال الثالث مندفعا، وذكر أنه حتى لو سُلِّم كونُ الاستفهام محمولا عل ظاهره فإن قرينة الإسناد في الجواب إلى ما لا يصلح له بكلمة لإضراب كافية؛ لأن معناه: إن السؤال لا وجه له، وإنه لا يصلح لهذا الفعل غيري..[61]

وخالف ابن عاشور الزمخشري في موضع التعريض، فرآه في قوله: ﴿**فَاسْأَلُوهمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ**﴾، وأما قوله: ﴿ **فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا**﴾ فتأوَّله خبرا مستعملا في معنى التشكيك، أي: لعلَّه فعلَهُ كبيرُهم، إذ لم يبق صحيحا إلا هو، وهو في ذلك موافق قول الفرّاء المستند إلى قراءة ابن السميفع، قاصدا محاججتهم ببطلان ألوهية الصنم الكبير، والأصنام الأخرى التي تحطمت بطريق أولى، ولذاك قال: ﴿**فَاسْأَلُوهمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ**﴾، تهكُّما بهم وتعريضا بأن ما لا ينطق ولا يعرب عما في نفسه غير أهل للإلهية[62]. وكأن ابن عاشور في هذا يختار منحى الجمع بين الأقوال كلها، فيقول بقول الفراء، و بقول صاحب الفرائد مضافا إليه القول بالتعريض، والذي يلتقي في النهاية بقول ابن قتيبة !.

والخلاصة في هذا الموضع أن القول بالتعريض فيه قد سبق إليه ابن قتيبة، وجلّاه الزمخشري مبينا حجاجيته.. وقد تناقل قوله كثير ممَّن بعده، وخالفه المابرنابازي صاحب (فرائد التفسير) في القول به، وابن عاشور في موضعه.. وقد كان هذا التعريض حقًّا من ألطف التعريضات التي جعلت الخصم ملزما بالحجة مدركا بطريق الالتزام والاقتضاء بطلان ما عليه من عبادة أحجار لا تدفع عن نفسها ضرا فضلا أن تنفع أو تدفع عن غيرها .. فبلغ الحجاج هدفه الذي عبّر عنه الله -تعالى- بقوله: ﴿**فَرجَعُوا إِلَى أَنفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنتُمُ الظَّالِمُونَ * ثُمَّ نُكِسُوا عَلَى رُؤُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَآءِ يَنطِقُونَ**﴾ [الأنبياء: 64-65]. وصدق الزمخشري إذ قال مخبرا عن كنايات القرآن وآداب القرآن فيها، والتعريض من الكنايات: "ولا نرى أحسنَ ولا ألطفَ ولا أحزَّ للمفاصلِ من كناياتِ القرآنِ وآدابِه"[63].

النموذج السادس:

قوله-تعالى-:﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللهَ وَكَفَى بِاللهِ حَسِيبًا﴾ [الأحزاب:39]

ومحل الشاهد في هذا النص القرآني جملة ﴿**وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللهَ**﴾، فقد رأى الزمخشري في القصر فيها تعريضا بالنبي-صلى الله عليه سلم- بعد التصريح بعتابه في قوله- تعالى-: ﴿**وَتَخْشَى النَّاسَ واللهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ**﴾ [الأحزاب:37] [64]،وذلك في معرض التعقيب على زواجه-ﷺ- من زينب بنت جحش بعد فراقها دعيَّه زيدا بن حارثة بالطلاق[65] .

وإلى القول بالتعريض الذي ذكره الزمخشري ذهب بعض من المفسرين منهم ابن عطية والبيضاوي وأبو السعود[66]، ورآه الألوسي كالتأكيد لما تقدم من التصريح في الآية، ونبّه محذرا مما توهّمه البعض من أن منشأ التعريض هو توصيف الأنبياء بتبليغ الرسالات، فتحمل بذلك الخشية على الخشية في أمر التبليغ لوقوعها في سياقه، بمعنى أنه –عليه السلام- يخشى ويخاف ما يلقاه من الناس في عرضه لدعوته، وقال عنه:"وفيه ما لا يخفى"[67]

والظاهر أن ثمة مَن لم يرتض من الزمخشري تفسيره الآيات الواردة في قصة زواجه –عليه السلام- من زينب بنت جحش –ﷺ-، ورأى فيه بعدا عما يقتضيه مقام النبوة من التأدب مع رسول الله-ﷺ- وتنزيهه عما لا يليق به، ومن هؤلاء أبو حيان الأندلسي، فهو وإن لم يأت على ذكر التعريض لذي أورده الزمخشري، إلا أنه عرض به وبغيره ممن تبعه في قراءته للخطاب القرآني في هذا الموضع، ثم صرح بالعتب عليه بعد ذلك، ونقل عنه بعضا مما قال لا كلَّ قوله، قال:"ولبعض المفسرين كلام في الآية يقتضي النقص من منصب النبوة ضربنا عنه صفحا (...) وللزمخشري في هذه الآية كلام طويل وبعضه لا يليق ذكره بما فيه غير صواب مما جرى فيه على مذهب الاعتزال وغيره، واخترت منه ما أنصه، قال: "كم من شيء يتحفظ منه الإنسان ويستحي من اطلاع الناس عليه.."""[68]

وربما كان هذا القول من أبي حيان مستندَ ابن عاشور في رده التعريض الذي قال به الزمخشري وإنكاره عليه مذهبه في فهم النص المعقب به على القصة، وإن وافقه في بعض الفهم، ولذلك دعا إلى عدم الاكتراث به، وأكد على أن المجيء بالموصول في قوله: ﴿**الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ**﴾ دون اسم الإشارة أو الضمير لما في الصلة من إيماء إلى انتفاء الحرج عن الأنبياء في تناول المباح، لأن الله –تعالى- إنما أراد منهم تبليغ الرسالة وخشيته بتجنب ما نهى عنه، ولم يكلفهم إشقاق نفوسهم بترك الطيبات التي يريدونها، ولا حجب وجدانهم عن إدراك الأشياء

على ما هي عليه من حُسن الحَسَن وقبح القبيح، ولا كلفهم مراعاة ميولات الناس وعاداتهم، بل إن في تناولهم المباحات تنشيطا لهم إلى الدعوة وتبليغ الرسالة، فمعنى ﴿**وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللهَ**﴾: لا يخشون أحدا خشية تقتضي فعل شيء أو تركه.[69]

وينتصر بوجه آخر لغوي في التركيب في جملة ﴿**الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ**﴾ لما ذهب إليه، فيرى أنه يجوز أن تكون في موضع الصفة لـ﴿**الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ**﴾ [الأحزاب:38] أي: الأنبياء، ويوظف قياس المساواة في الاستدلال بأنه إذا علم أن النبي-ﷺ- متبع للأنبياء قبله فيما أذن الله له فيه، علم أنه متصف بمضمون قوله:﴿**الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللهَ**﴾، فيعلم حتما أن الخشية في قوله: ﴿**وَتَخْشَى النَّاسَ**﴾ ليست خشية حسبة فيخافهم فيما يأتي وما يذر، وإنما هي توقعه أن يصدر من الناس وهم المنافقون ما يكرهه النبي –ﷺ-، يدل عليه التذييل في الآية ((وَكَفَى بِاللهِ حَسِيبًا))، أي: إن الله وحده حسيب الأنبياء لا غيره.[70]

ثم يختم مُعَرِّضًا بمذهب الزمخشري قائلا:"هذا هو الوجه في سياق تفسير هذه الآيات، فلا تسلك في معنى الآية مسلكا يفضي بك إلى أن النبيء -ﷺ- حصلت منه خشية الناس، وأن الله عرّض به في قوله: ﴿**وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللهَ**﴾ تصريحا بعد أن عرض به تلميحا في قوله: ﴿**وَتَخْشَى النَّاسَ**﴾، بل النبيء –ﷺ- لم يكترث بهم وأقدم على تزوج زينب، فكل ذلك قبل نزول هذه الآيات التي ما نزلت إلا بعد تزوج زينب كما هو صريح قوله: ﴿**زَوَّجْنَاكَهَا**﴾، ولم يتأخر إلى نزول هذه الآية"[71].

ويبدو أن ابن عاشور في هذا النص المقتبس عنه قد اختلط عليه الأمر، أو وهِمَ، وهو يريد إنكار مذهب الزمخشري ومن وافقه وإن لم يصرح باسمه، ذلك أنه يجعل مذهبهم في قوله تعالى: ﴿**وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللهَ**﴾ التصريح بالتعريض بعد التلميح به في قوله: ﴿**وَتَخْشَى النَّاسَ**﴾!.. و الأمر ليس كذلك، فالزمخشري لم يقل بالتصريح في الموضع الثاني والتلميح في الموضع الأول، وإنما قال بالتعريض في الثاني بعد التصريح في الأول! ثم كيف يجمع ابن عاشور بين التصريح والتعريض في الموضع الواحد، أي: في قوله: ﴿**وَتَخْشَى النَّاسَ**﴾؟ ومعلوم أن التعريض لا تصريح فيه! إذ هو معنى مفهوم من التركيب كما يقول ابن عاشور نفسه، ومفهوم من كلام الزمخشري أنه يريد التعريض بالنبي-ﷺ- في خشيته الناس المصرح بها في الموضع الأول، فعلم ألا تعريض أصلا في الموضع الأول وإنما هو معنى

مصرح به جاء التعريض في الموضع الثاني يؤكده كما قال الألوسي.. ويكون ما قاله ابن عاشور زلة قلم منه في هذا الموضع !.

وجملة القول في هذا المقام: إن القول بالتعريض الذي ذهب إليه الزمخشري، ورأى في القصر آلية في الحجاج به والدلالة عليه، قد وافقه فيه كثير من المفسرين، وحملوا قوله في الخطاب الذي ورد فيه محملا حسنا، ولم يروا في قوله ما يخلُّ بمقام النبوة.. ونجد في المقابل وعلى العكس من ذلك مَن يرى فيه عدم إقدار لمقام النبوة قدره، فاهتم ببيان ما ينبغي في حق النبي –صلى لله عليه وسلم- وردّ القول بالتعريض، أو لم يلتفت إليه أصلا !.

النموذج السابع:

قوله-تعالى-:﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَا مُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمرْسَلُونَ * إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النمل:10-11]

محل الشاهد في النص القرآني الاستثناء في قوله-تعالى-:﴿**إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌرَّحِيمٌ**﴾، فقد رأى الزمخشري فيه تعريضا لطيف المأخذ بموسى -عليه السلام- لوكزه الرجل القبطي، قال عنه:" و(إلا) بمعنى لكن، لأنه لما أطلق نفي الخوف عن الرسل كان ذلك مظنة لطروّ الشبهة فاستدرك ذلك. والمعنى: ولكن من ظلم منهم، أي: فرطت منه صغيرة مما يجوز على الأنبياء كالذي فرط من آدم ويونس وداود وسليمان وإخوة يوسف ومن موسى بوكزة القبطي، ويوشك أن يقصد بهذا التعريض بما وجد من موسى وهو من التعريضات التي يلطف مأخذها. وسماه ظلماً كما قال موسى: ﴿**رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نفْسِي فَاغْفِرْ لِي** ﴾[القصص: 16]. والحُسن: حسن التوبة، والسُّوء: قبح الذنب. وقرئ: (أَلَا مَن ظَلَمَ)، بحرف التنبيه "[72].

وحمل (إلا) في النص القرآني على الانقطاع اختيار جمهور المفسرين، وذلك يعني أن الكلام يتمُّ عند قوله: ﴿**إِنِّي لا يَخَافُ لَدَيَّ المرْسَلُونَ**﴾، ثم يستثنى استثناء منقطعا ﴿**إِلَّا مَن ظَلَمَ**﴾، والظاهر أنه اختيار الزمخشري أيضا، فقد تأولها بمعنى (لكن) الاستدراكية، وهو ما أكّده السمين الحلبي[73]. وينبني على الاختلاف في تأويل الاستثناء بالانقطاع أو الاتصال اختلاف حول تجويز الذنوب على الأنبياء والمرسلين. فالانقطاع على أنهم معصومون من المعاصي، والاتصال على عدم العصمة.

ولسائل أن يسأل: ما دام القول بجواز الذنوب على الأنبياء مبنيا على القول بالاتصال في الاستثناء في ﴿**إِلَّا مَن ظَلَمَ**﴾ فإن قول الزمخشري:" والمعنى: ولكن من ظلم منهم، أي: فرطت منه صغيرة مما يجوز على الأنبياء كالذي فرط من آدم.." فيه إجازة لذلك عليهم، وهو ما يقتضي حمل الاستثناء على الاتصال ! وربما كان هذا ما فهمه القرطبي فأدرج قول الزمخشري تحت القول بالاتصال في الاستثناء ![74].

والجواب على هذا التساؤل يتضح إذا علم مذهب المعتزلة في هذه المسألة، مسألة جواز الذنب على الأنبياء، ومذهبهم أنه لا يجوز صدور الكبائر عنهم ويجوز صدور الصغائر إلا ما ينفِّرُ كالكذب وسرقة لقمة وتطفيف حبّة.[75] وعليه فإن قول الزمخشري بالانقطاع مخرج على مذهب الاعتزال القاضي بمنع الكبائر على الأنبياء دون الصغائر ولا تناقض فيه.

والتعريض المضمَّن في هذا الاستثناء هو بموسى –عليه السلام- لوكزه الرجل القبطي[76]، يفهَمُه -عليه السلام- بطريق الالتزام. وافق الزمخشريَّ في القول به جماعة من المفسرين منهم الرازي والبيضاوي والألوسي والقاسمي..[77]

وأما الطاهر بن عاشور فقد حمل الاستثناء في ﴿ **إِلّا مَن ظَلَمَ**﴾ على الاتصال، ونقل نسبة ابن عطية القول بالاتصال إلى مقاتل وابن جريج، فيكون المراد بالاستثناء: إلا من ظلم فإنه يخاف العقاب على ظلمه، على أن المراد بالظلم الذنبُ المرتكب قبل التكليف بالرسالة، ككيد إخوة يوسف ليوسف-عليه السلام-، ووكز موسى- عليه السلام- الرجل القبطي بقتله دون معرفة المُحِق في تلك القضية.. والمقصود تسكين خاطر موسى –عليه السلام- وتبشيره بأن الله غفر له ما كان منه من قتل القبطي، فعرض هذا التسكين والتطمين في قالب العموم تعميما للفائدة. وحتى يحمل النظم عل هذا المعنى المقصود لا بد من تقدير محذوف، فيكون النظم على النحو: إلا مَن ظلم مِن قبل الإرسال وتاب مِن ظلمه فخاف عقابي فلا يخاف فإني غافر له وقابل لتوبته لأني غفور رحيم[78].

و رأى في الإتيان بفعل (ظَلَمَ) إيماءً هو من ألطف الإيماء، يومئ به إلى قول موسى- عليه السلام- يوم ارتكب الاعتداء ﴿**رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي**﴾ [القصص:16]، وقال:"لذلك تعين أن يكون المقصود بـ﴿**مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ**﴾ موسى -عليه السلامّ-"[79]. وكلامه هذا واضح في أنه لا يختلف عن قول الزمخشري وإن حمل الاستثناء على الاتصال لا الانقطاع، أو سمَّى المعنى المُضمَّن فيه إيماءً لا تعريضا..[80]

6. خاتمة:

وبعد هذه الجولة مع التعريض بطريق الملازمة عند الزمخشري، من خلال تفسيره (الكشاف)، والتي توقفنا فيها عند مفهوم أسلوب التعريض والفرق بينه وبين الكناية عنده، وحجاجيته وتداوليته، ثم الحديث عن نوعيه: التعريض بالمماثلة والتعريض بالملازمة، والفرق بينهما، كل ذلك بإيجاز، ليكون الإسهاب في الموضوع الرئيس للبحث (حجاجية التعريض بطريق الملازمة في قراءة الزمخشري للخطاب القرآني)، من خلال جملة من النماذج القرآنية المختارة بعناية، عرض فيها الباحث قراءة الزمخشري وفهمه للأسلوب، ليقارنها بعد ذلك بقراءة وفهم غيره ممن وافقه أو خالفه، بنظرة نقدية حاول فيها عرض وجهات النظر وتوجيهها، ليخلص في النهاية بعد الإيجاز والإسهاب إلى النتائج الآتية:

1- الزمخشري وإن لم يتحدث كثيرا عن التعريض في شقه التنظيري إلا أنه وبتفريقه الموجز بينه وبين الكناية كان سابقا إلى تثبيت معالم كل منهما، اهتدى واستنار بها مَن بعده في التأسيس لهذين الفنين البلاغيين.

2- لم يقرإ الزمخشري قط هذا الأسلوب في القرآن بنوعيه: التعريض بطريق المماثلة أو التعريض بطريق الملازمة، إلا في ظل رؤية سياقية مقالية وحالية شاملة وواعية، وكثيرا ما تلفى السياق الحالي سبيله في تحديد التعريض وتجليته.

3- حديث الزمخشري عن الأغراض العامة للتعريض ومقاصده ينبئ عن وعي حجاجي وتداولي لدى الرجل سبق به ظهور التداولية المعاصرة بقرون من الزمان، جعل العلاقة بين الخطاب وطرفي التواصل تبرز في كل معالجة منه أو قراءة للخطاب القرآني، وليس في باب التعريض وحسب.

4- إن التعريضَ وهو معنى من المعاني الضمنية الثواني وحسنَ تكشفِ الزمخشري له وتفننَه في التقاط بدائعه وإبراز جماليته لينبئ بحق أنه خير من فهم نظرية النظم عند الجرجاني وخير من أجراها على الخطاب القرآني.

5- وكما تفرد الزمخشري أحيانا في قراءته لهذا الأسلوب في نوعه الأول في القرآن فإنه تفرد أيضا في قراءته للنوع الثاني منه تفردا جعل البعض لا يستوعب رؤيته بخصوصها. وهذا التفرد في القراءة وسبر المعاني لم يكن ليبلغه لولا حسن استثماره لما اجتمع عنده من علم نهله من كتب معاني القرآن خاصة، زاد حذقُه في الصنعة وصفاءُ ذوقه وجودةُ قريحته من قدرته على استنطاق الألفاظ والنفاذ إلى أعماقها والوصول إلى المعاني والمعاني الثواني..

6- إن مَلكة الزمخشري البيانية وبراعته في علوم اللغة والنحو والبلاغة جعلت منه قادرا على حسن قراءة التعريض وإبراز حجاجيته باختلاف أدوات وآليات الحجاج، التي تنوعت بحسب المواضع والمقامات، فمن خلال النماذج المعالجة في هذا لبحث تنوعت الآليات فكانت تارة لغوية صرفة تمثلت في اختيار مفردة بعينها دون غيرها يُهتدَى بها إلى مضمون التعريض، وتارة نحوية بإفادة التعريض من التركيب الذي جاء عليه النظم، ولو أبدل غيره مكانه ما أفاده، فيفاد أحيانا من التقديم أ و التأخير،أو من خلال التعريف، أو بطريق القصر أو الاستدراك.. وقد تكون آليته أسلوبية أحيانا أخرى فيكون الوصف أو التقرير أو التهكم مثلا دالا عليه، وربما اشترك نظم الكلام كله في استلزام التعريض..

7- إن الطاقة أوالشحنة الحجاجية لتي يحملها أسلوب التعريض، تجعل منه أنفذ إلى أذن وقلب المعرّض به، لذلك وُجِد في أحد النماذج المعالجة في هذا البحث، التصريح بالهزيمة وإعلان سخافة العقل والاعتراف بالتدني في التفكير، من الملإ من قوم إبراهيم –عليه السلام- وهم في موقع الغلبة والقوة والسطوة، لا لشيء إلا لأن كلام النبي إبراهيم-عليه السلام- قهرهم وكسر جبروتهم وأذلهم -وهم السادة- على مرأى ومسمع من الأتباع، لما حمل من تعريض بهم ! ولذلك كانت بلاغة الضمني أقوى من بلاغة الصريح، والمجاز أعبر من الحقيقة!

8- كثيرا ما يكون التعريض بطريق الملازمة أخفى وأدق من التعريض بطريق المماثلة، ذلك أن المماثلة تقتضي قياسا، فالتعريض فيها يكون بذكر معنى ما من خلال صورة ما، تجعل المعرض به يقيس حاله بها ليصل إلى المعنى نفسه الذي أوصلت إليه تلك الصورة المعبر بها عن ذلك المعنى، أما التعريض بالملازمة فقد يشق الوصول إليه ويخفى الوقوف عليه، لأنه يقتضي استلزاما، وهذا الاستلزام قد لا يفهمه المعرض به نفسه فضلا عن القارئ له السابر لأغوار سياقه!

9- مع القول بتفرد الزمخشري في إثبات التعريض بطريق الملازمة في بعض المواضع، فإنه كثيرا ما يُوَافَقُ على ما يذكره من تعريضات بهذه الطريق، لا تجد من بعضهم إلا زيادة التوضيح والتبيين لمواردها وآليات المحاججة بها، كما يفعل البيضاوي وشراح تفسيره، أو الطيبي في حاشيته على الكشاف، والرازي أو أبو السعود أو الألوسي أو غيرهم في تفاسيرهم.. هذا البسط والشرح –لا شك – يزيد من التمكين للأسلوب وحسن فهمه والتنظير له بلاغيا..

10- المعارضون للزمخشري في قراءته لهذا الأسلوب بطريق الملازمة قلة، ومع قلتهم فإن أكثرهم معارضة له - وإن كان ممن يأخذ عن الزمخشري في تفسيره- هو ابن عاشور، فقد خالفه فيما اختير من نماذج في هذا البحث في أغلبها، فتارة يخالفه في القول بالتعريض أصلا، وتارة في تسميته، وتارة في موضعه، وتارة في آليته..بل ويشدد ويغلظ له في القول أحيانا وهو يناقشه.. وهذه المعارضة قد تكون وجيهة في بعض المواضع-على قلة- لها ما يبررها، ولكنها في مواضع أخرى لا تبدو كذلك لكل من قرأ في الموضوع وجمع فيه الأقوال والآراء! وهذا على خلاف أبي حيان الأندلسي المعروف عنه حدَّتُه في مناقشاته النحوية خاصة للزمخشري، فإنه وإن كان يقبل قول الزمخشري بالتعريض بطريق الملازمة في بعض المواطن، إلا أنه كان يخالفه في أخرى، لكنه في ذلك يكتفي بعرض قوله من غير تشديد أو إغلاظ له في القول، وينقل قوله أحيانا بصيغة التمريض (قيل، أو رُوي..) بما يفهم عدم تقديمه لها من بين الأقوال..

11- كثيرا ما كانت اختيارات الزمخشري في القول بالتعريض بالملازمة مستندة إلى أقوال سابقة عند علماء المعاني كالفراء وابن قتيبة والزجاج والنحاس، أو عند علماء التفسير من أمثال الثعلبي، لكنه لا يأتي على ذكر الأسماء والمناهل التي نهل منها، ولا يكاد القارئ يتبين ذلك إلا إذا رجع إليها أو أفاد في الإحالة إليها من بعض كتب التفسير الأخرى المقارن بها..

12- لم يغفل الزمخشري قط مذهبه الاعتزالي في قراءته للخطاب القرآني، وكلما وجد فرصة لدسّه وتمريره لم يتخلف ولم يألُ في ذلك جهدا، وكذلك كان الشأن في قراءته لأسلوب التعريض في القرآن الكريم بطريقيه: المماثلة والملازمة، وقد بُيّنَ في البحثين نماذجُ استغل الزمخشري معالجة التعريض فيها لتمرير مذهبه! ولكن وكما في كل مرة فإن ثمة من يكشف تلبيسه ويفنده، وكذلك تعامل أبو حيان الأندلسي والطيبي والألوسي وغيرهم مع ما جاء منه من ذلك القبيل في البحثين في بعض النماذج منهما!

13- إن التفسير المقارن من أجل أنواع التفاسير التي تجعل الباحث يلمُّ بالأقوال وتوجيهاتها ومواردها والأفكار والمذاهب التي أثرت في نشأتها وفي انتشارها أو اندثارها، كما أن امتلاك آلة البيان من أعظم ما يسهم في حسن تصور المعاني وإدراكها وحسن مناقشتها ومعرفة الأصوب منها عند تزاحمها..

كان هذا بعض ما هدى إليه بحث هذا الموضوع في هذه الوريقات، والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل..

مراجع البحث وإحالاته:

1 الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط1/1998، ج1/238.

2 الكشاف:ج6/164.

3 الطيبي شرف الدين الحسين بن محمد، التبيان في البيان، قراءة وتعليق: د. يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/2004، ص127.

4 العلوي يحي بن حمزة: كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وحقائق الإعجاز، مطبعة المقتطف، مصر، 1914:ج1/380.

5 المرجع نفسه:ج1/ ص383.

6 ينظر: ابن فارس أحمد: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،(د.ط)/ 1979م، ج4/269، و الراغب الأصفهاني أبو القاسم لحسين بن محمد: المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني، (د/د- ط - ت)، ص330، وابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخران، دار المعارف، القاهرة، مصر، د/ط-ت، ص2884، 2895، مادة (عرض).

7 ينظر: السيوطي جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر: الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، د/ط-ت، ص1562 وما بعدها.

8 قال المحقق: "البيت لتوبة بن الحمير الحفاجي، نسب إليه في الحماسة البصرية 177/2، وصدره: (أروحُ لِتسلِيمٍ عليكَ وأغْتَدِي .....)" ا.هـ

9 الكشاف: ج1/459.

10 جمع ا أقوالهم السيوطي في: الإتقان في علوم القرآن: ص1562-1564.

11 ابن عاشور مجمد الطاهر: تفسير التحرير التنوير، الدار التونسية لنشر، تونس، 1984، ج2/452-453.

12 ينظر: تفسير التحير والتنوير: 2/450-451.

13 ينظر: الطيبي شرف الدين الحسين بن عبد الله: حاشية الطيبي على الكشاف(فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب)،تحقيق: د. عمر حس القيام، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي،الإمارات العربية المتحدة، ط1/2013: ج2/456

14 وذلك في قوله-تعالى- وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا المِحْرَابَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَآ إِلَى سَوَآءِ الصِّرَاطِ * إِنَّ هَذَآ أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الخِطَابِ * قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الخُلَطَآءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ* " [ص:21-24]

15 ينظر: الكشاف: ج252/5-253.

16 الكشاف: ج252/5-253.

17 ينظر: الكشاف: ج458/1-459، والطيبي: التبيان في البيان، ص127.

18 الكشاف: ج459/1. ونقل المحقق عن الشوكاني في كتابه (نيل الأوطار) أن الحديث منقطع لأن محمدا بن علي وهو الباقر لم يدرك النبي-ﷺ-. والحديث المنقطع ما سقط منه الصحابي، فتجده مرفوعا عن التابعي إلى النبي-صلى اله عليه وسلم- مباشرة.

19 الكشاف: ج157/1.

20 ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف: ج100/2-101

21 ينظر: الطيبي: حاشية الطيبي عل الكشاف ج100/2-101، البيضاوي أبو الخير عبد الله بن عمر: تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، تقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث-مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط1/د-ت: ج40/1-41، و أبو السعود محمد بن محمد العمادي: تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، د/ط-ت، ج34/1، و الألوسي شهاب الدين السيد محمود: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د/ط.ت، ج123/1، والقاسمي محمد جمال الدين: تفسير القاسمي (محاسن التأويل)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1957/1، ج38/1.

22 القاعدة عند الزمخشري إفادة التقديم التخصيص، وقد خالفه في ذلك البعض، منهم أبو حيان الأندلسي والطاهر بن عاشور..ينظر: بحث "إفادة الاختصاص في قراءة الزمخشري للخطاب القرآني من خلال تفسيره الكشاف" للباحث، نشر بمجلة (سياقات اللغة والدراسات البينية) التي يصدرها قسم اللغة العربية بكلية التربية، جامعة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية: المجلد الرابع، العدد الثالث، ديسمبر 2019، ص375 -403.

23 تفسير التحرير والنوير: ج240/1.

24 تفسير التحرير والنوير: ج241/1.

25 ينظر: الطبرسي أبو علي الفضل بن الحسين: تفسير الطبرسي (مجمع البيان في تفسير القرآن)، دار العلوم، بيروت، لبنان، ط2005/1، ج52/1.

26 الكشاف: ج1/258.

27 ينظر: حاشية لطيبي على الكشاف: ج2/456.

28 ينظر: تفسير التحرير والتنوير: ج1/460-463.

29 تفسير التحرير والتنوير: ج1/460.

30 ينظر: الكشاف: ج1/258، وتفسير التحرير والتنوير: ج1/462.

31 الكشاف: ج1/334.

32 ينظر: تفسير القاضي البيضاوي: ج1/108، وتفسير أبي السعود: ص167، وروح المعاني:ج1/394، وتفسير الطبرسي: ج1/299

33 الاحتراس أن يأتي المتكلم بمعنى يتوجه عليه دخل أو توهم ما، فيفطن له، فيأتي بما يخلصه من ذلك الدخل ويدفع به التوهم، وإن كان الكلام في ذاته صحيحا تاما. ينظر: ابن أبي الأصبع المصري: تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق: حفني محمد شرف، إشراف: محمد توفيق عويضة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، الكتاب الثاني، د/ط-ت، ص245.

34 تفسير التحرير والتنوير: ج1/737.

35 يراجع قول كل منهما في آية التكوير في: الكشاف: ج6/326، وتفسير التحرير والتنوير: ج30/158-159.

36 البحر المحيط: ج1/578.

37 محي الدين شيخ زاده محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي: حاشية محي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/1999، ج2/328.

38 يراجع في التفريق بين الاعتراض والتتميم والتكميل والاحتراس: سبع بلمرسلي، الاعتراض في القرآن الكريم- دراسة لغوية تطبيقية-، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2013-2014، ص54-56.

39 الكشاف: ج4/19.

40 ينقل الرازي قول الزمخشري لكنه يجعل لام التعريف استغراقية لا جنسية كما عبّر عنها الزمخشري، والمعنى عنده: (كلُّ السلام عليّ). ينظر: الرازي الخطيب فخر الدين محمد بن ضياء الدين عمر: تفسير الفخر الرازي(مفاتيح الغيب)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1/1981، ج21/217.

41 ينظر: تفسير القاضي البيضاوي: ج4/ص10، والبحر المحيط: ج6/178، و السمين الحلبي أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق،سورية، د/ت، ج7/597، وابن جزي الكلبي أبو القاسم محمد بن أحمد: التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/1995، ج2/07، و روح المعاني: ج16/90...

42 ينظر: تفسير الطبرسي: ج322/6.

43 ينظر: تفسير التحرير والتنوير: ج100/16.

44 تفسير التحرير والتنوير: ج101/16.

45 حاول الطيبي توجيه القول بأن المقصود: (والسلام علي) أي: سلام كالسلام علي يحي، فيكون المراد الشبيه، وليس عين السلام، مثلما ان المرزوق في الجنة ليس قطعا هو ما رزقوا في الدنيا وإنما مثله.ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف: ج17/10.

46 روح المعاني: ج90/16، وانظر: حاشية محي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي:ج546/5-547 ففيها أيضا الرد على من اختار القول بالعهدية في اللام التعريفية.

47 ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف: ج17/10-18.

48 الكشاف: 152/4-153.

49 الكشاف: ج153/4.

50 تفسير الثعلبي: ج280/6.

51 تفسير الثعلبي: ج280/6.

52 ينظر: تفسير البغوي:ج325/5.

53 ينظر: المحرر الوجيز: ج87/4.

54 ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم: تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط1973/2، ص268.

55 ينظر: تفسير القاضي البيضاوي: ج55/4، وتفسير الرازي: ج185/22، والبحر المحيط: ج303/6.

56 ينظر: الدر المصون: ج178/8

57 القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد: تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمن من السنة وآي الفرقان)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخران، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2006/1، ج221/14-222.

58 و صاحب الفرائد هو: أبو المحامد فصيح الدين محمد بن عمر المابرنابازي، عالم بالتفسير، وكتابه فرائد التفسير اختصر فيه الكشاف، وقد نقل عنه الطيبي. ينظر:حاشية الطيبي على الكشاف: مقدمة التحقيق: ج275/1، وقال المحقق عن كتاب الفرائد: لم أقف على هذا الكتاب لا مخطوطا ولا مطبوعا.ا.هـ

59 حاشية الطيبي على الكشاف: ج371/10.

60 ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف: ج371/10.

61 ينظر: روح المعاني: ج65/17.

62 ينظر: تفسير التحرير والتنوير:ج100/17-101.

63 الكشاف: ج77/4 عند تفسيره قوله-تعالى-:﴿ **وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيرِ سُوءٍ ءَايَةً أُخْرَى لِنُرِيَكَ مِنْ ءَايَاتِنَا الكُبْرَى**﴾ [طه: 23-22].

64 ينظر: الكشاف: ج755/5.

65 راجع القصة والتعقيب القرآني عليها في: ابن جزي الكلبي: التسهيل لعلوم التنزيل، ج189/2-190.

66 ينظر: المحرر الوجيز: ج388/4، وتفسير القاضي البيضاوي: ج233/4، وتفسير أبي السعود: ص1873.

67 ينظر: روح المعاني: ج28/2.

68 البحر المحيط: ج226/7.

69 ينظر: تفسير التحرير والتنوير:ج42/22

70 ينظر: تفسير التحرير والتنوير: ج42/22-43.

71 تفسير التحرير والتنوير: ج43/22.

72 الكشاف: ج433/4.

73 ينظر: الدر المصون: ج577/8.

74 ينظر: تفسير القرطبي: ج109/16.

75 ينظر: حاشية محي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي: ج378/6-379.

76 قال الله-تعالى-: ﴿ **وَدَخَلَ المَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيه قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُّبِينٌ**﴾ [القصص:15]

77 ينظر: تفسيير الرازي: ج184/24 وتفسير القاضي البيضاوي: ج155/4 وروح المعاني: ج16/19، وتفسير القاسمي: ص4660-4661.

78 ينظر: تفسير التحرير والتنوير: ج229/19-230. وأما القول بالانقطاع في الاستثناء في﴿**إِلَّا مَنْ ظَلَمَ**﴾فقد جاء على ذكره، ونسبه إلى الفراء والزجاج والزمخشري والضحاك، وبين الحامل عليه عندهم. ينظر: ج230/19-231.

79 تفسير التحرير والتنوير: ج230/19.

80 مذهب السكاكي أن الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة،وقد فرّق بين هذه الأنواع، تحت عنوان (أنواع الكناية). ينظر: السكاكي أبو يعقوب يوسف بن محمد: مفتاح العلوم، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط2000/1، ص513، 521. وبمثل هذا القول في هذا الموضع قال أيضا ابن عاشور في قوله –تعالى-:﴿**اِصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَاذْكُر عَبْدَنَا دَاودَ ذَا الأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ**﴾ [ص:17]، فقد رأى الزمخشري في المناسبة بين أمر الله –تعالى- نبيه محمدا –ﷺ- بذكر نبيه داود –عليه السلام- وأمره بالصبر على ما يقولون معنى تعريضيا -طريقه المماثلة- من معنيين يحتملهما النص،

رأى ابن عاشور ما قال عنه الزمخشري تعريضا رآه إيماءً. ينظر: الكشاف: ج5/248-249، وتفسير التحرير التنوير: ج23/266.

قائمة مراجع البحث وإحالاته:

- **القرآن الكريم**: برواية حفص عن عاصم.

أ- **القواميس والمعاجم:**

– الراغب الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمد: المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محد سيد كيلاني، (د/د- ط - ت).

– ابن فارس أحمد: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (د.ط)/ 1979م.

– ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخران، دار المعارف، القاهرة، د/ط-ت، ص2895،2884، مادة (عرض).

ب- الكتب:

– ابن أبي الأصبع المصري: تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق: حفني محمد شرف، إشراف: محمد توفيق عويضة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، الكتاب الثاني، د/ط-ت.

– الألوسي شهاب الدين السيد محمود: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د/ط.ت.

– البيضاوي أبو الخير عبد الله بن عمر: تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، تقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث- مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط1/د.ت.

– ابن جزي الكلبي أبو القاسم محمد بن أحمد: التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/1995.

– الرازي الخطيب فخر الدين محمد بن ضياء الدين عمر: تفسير الفخر الرازي(مفاتيح الغيب)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1/1981.

– الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط1/1998.

– أبو السعود محمد بن محمد العمادي: تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، د/ط-ت. ص1989.

– السكاكي أبو يعقوب، يوسف بن محمد: مفتاح العلوم، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط2000/1

– السمين الحلبي أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق،سورية، د/ت

– السيوطي جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر: الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، د/ط-ت.

– الطبرسي أبو علي الفضل بن الحسين: تفسير الطبرسي (مجمع البيان في تفسير القرآن)، دار العلوم، بيروت، لبنان، ط2005/1.

– الطيبي شرف الدين الحسين بن محمد، التبيان في البيان، قراءة وتعليق: د. يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2004/1.

– الطيبي شرف الدين الحسين بن عبد الله: حاشية الطيبي على الكشاف (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب)،تحقيق: د. عمر حس القيام، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط2013/1.

– ابن عاشور محمد الظاهر: تفسير التحرير التنوير، الدار التونسية لنشر، تونس، 1984.

– العلوي يحي بن حمزة: كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وحقائق الإعجاز، مطبعة المقتطف، مصر، 1914.

– القاسمي محمد جمال الدين: تفسير القاسمي (محاسن التأويل)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء لكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1957/1.

– ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم: تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط1973/2.

– القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد: تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمن من السنة وآي الفرقان)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخران، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2006/1.

– محي الدين شيخ زاده محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي: حاشية محي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، دا الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/1999.

ت- الرسائل والأطروحات:

– سبع بلمرسلي، الاعتراض في القرآن الكريم- دراسة لغوية تطبيقية-، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2013-2014.

ج- المجلات والدوريات:

– مجلة سياقات اللغة والدراسات البينية: قسم اللغة العربية،كلية التربية، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، المجلد الرابع، العدد الثالث، ديسمبر 2019.